

كو كمارى عوزاق
داد كاي بالاي نيئيخادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ١٣/اتحادية/٢٠١٢

تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ برئاسة القاضي السيد محمد المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فخروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بلال ومحمد صالح التقيدي وعود صالح التميمي وميخائيل شمشون أسمن كوركيس وحسين أبو ألكمن المائولين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : أكيل عبد العزيز التجيلي محافظ نينوى / إضافة توظيفته – وبكلية المحفوسى خالد عبد الله بهاء كنين .
المدعي عليه : ١. وزير العدل / إضافة توظيفته – وبكلية الموظفة المتقوية خولة إبراهيم مهدي.
٢. المدير العام للتسجيل العقاري / إضافة توظيفته .

الاعتاد :

لقد وُجِدَ المدعي في الدعوى المرفوعة ١٣/اتحادية/٢٠١٢ بأن المدعي عليهما إضافة توظيفتهما إنما يهدف أعمال دائرة التسجيل العقاري في الموصل – الجانب الأيسر – والمسماة دائرة التسجيل العقاري (الزهور) ليغلقاً نهائياً وفي بعض الأحيان إجراء بعض المعاملات البسيطة كأصدار صور القيود ووضع إشارات العزل دون إطلاق معاملات نقل الملكية والمطوق التصرفية على العقارات الأمر الذي الحق اضراً كبيراً بالمواطنين وان الرقعة الجغرافية المسؤولة عنها دائرة التسجيل العقاري في الزهور كبيرة جداً وتجرى التصرفات حالياً بصورة خارجية وهذا ما يخلق اضراً كبيراً بالمواطنين وحقوقهم فضلاً عن تعطيل العملية التنموية . وطلب المدعي تليغ المدعي عليهما يوم المرافعة والحكم بإلزامهما إضافة توظيفتهما بالإيجاز على مديرية التسجيل العقاري في الزهور باستئناف أعمالها وترويج المعاملات العقارية كافة وعدم التصرُّفها على معاملات دون أخرى وتحصيل المدعي عليهما إضافة توظيفتهما كافة المصاريف وأتعاب المعاملات. إجراءات المحكمة بعد تسجيل الدعوى لدى المحكمة الاتحادية العليا وفقاً للنظام الداخلي لها تم تليغ عرضة الدعوى ومستنداتها المدعي عليهما فوراً لإجابتها وبعد استكمال الإجراءات تم تعيين يوم ٢٠١٢/١١/٢٦ موعداً للمرافعة وبعد أن استضعت المحكمة الأقوال وحجج المدعي ووجهة المدعي عليه الأول وأطلعت على مستندات الدعوى أكلت تعقيباً وألهم ختام المرافعة.



كويتي
داد كاي بالاي نيوتيجادي


جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢/اتحادية/٢٠١٦

القرار:

لدى التفتيش والدولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان طلب المدعي في دعواه نحو إلزام المدعى عليهما إضافة لوثيقتهما بالإعصال التي مندرجة التسميول الطراري في الزهور (الموصل الأيسر) باستئناف أصلها بصورة كاملة لأن المدعى عليهما قاما بإهتاف أصل الدائرة إيفتاً نهائياً فيما حدا إجراء بعض المعاملات البسيطة الأمر الذي الحق اضراً كبيرة بالمواطنين وحقوقهم فضلاً عن تعطيل العملية التنموية وبناء عليه نجد المحكمة الاتحادية العليا ان موضوع التلعن هو قرار اداري رسم القانون طريقاً لتلعن فيه ، فيكون التظر فيه خارجاً عن الاختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة الرابعة من قانونها المرقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ ، عليه فور الحكم ببرد الدعور من جهة عدم الاختصاص وتحميل المدعي إضافة لوثيقتة المستعاريف والتعاب وكهولة المدعي عليه الأول إضافة لوثيقتة أميناً قدره عشرة الاف دينار ومسدور الحكم باتماً استئنافاً المادة (٩٤) من الدستور وبالإتفاق ولقهم علناً في ٢٦/١١/٢٠١٦ .


الرئيس
منحت المحمود


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر تكسر حسين


العضو
الكرم هله مكي


العضو
الكرم لومد بايان


العضو
محمد صاب القشندي


العضو
عبد صالح التميمي


العضو
ميهديين شمشون فين نوريس


العضو
حسين ابو التمن

عبد المرحوم